

تسوية منازعات ضريبة الدخل في الشريعة الإسلامية

دراسة مقارنة مع القانونين الليبي والماليزي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والقضاء.

اسم الطالب: طارق صقر آدم الجروشي

الرقم الجامعي: 4090041

كلية الشريعة والقانون

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية نيلاي

سبتمبر 2013

الإقرار

أقرُّ بأنَّ هذا البحث ثمره جهدي الجهد، إلا المقتطفات والمختصرات التي قد أُجِلت إلى مصادرها ومراجعتها فأشرت إليها في هامش البحث.

التاريخ: 9 . 9 . 2013.

الاسم : طارق صقر آدم الجروشي.

الرقم الجامعي: 4090041

التوقيع:

العنوان: ليبيا، بنغازي، السلماني العمري بالتقريب من مسجد الفتح الإسلامي، شارع: 10، البيت: 99.

الهاتف: 0108935819

إيميل : tgroushi@yahoo.com

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

التعريف بالباحث:

الطالب: طارق صقر آدم الجروشي، الرقم الجامعي: 4090041، من مواليد 8 فبراير 1975 مدينة كومار، فرنسا. متحصل على ليسانس القانون والدبلوم العالي للعلوم الأمنية من أكاديمية العلوم الأمنية بطرابلس، ليبيا، لعام 1997، ومتحصل على الماجستير في القانون الإداري من أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس لعام 2005. وقد عملت كمستشار، وباحث قانوني لدى وزارة العدل والأمن العام لعدة سنوات. كما تلقى الباحث دورة مكثفة في تنمية مهارات القيادة الإدارية بالقاهرة في مصر سنة 2006. وقد كُلف بعدد من المهام في لجان إدارية وتنظيمية متعددة. كما شارك في عدد من المؤتمرات العلمية القانونية. وحرر عدداً من المقالات المنشورة على المواقع الإلكترونية كموقع المنارة للإعلام، وصحيفة الوطن الليبية، وليبيا المستقبل.

ولقد حضر إلى ماليزيا نهاية عام 2008 لإتمام الدكتوراه في الشريعة والقضاء بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية بنيلاي إن شاء الله سبحانه وتعالى. كما تحصل على شهادة تعليم اللغة الإنجليزية لمدة سنة، ويتحدث بها، كما شارك مع المشرف الاستاذ الدكتور الحاج عبد الصمد موسى عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM) آنذاك في شهري فبراير ومارس من سنة 2012 بمؤتمرين عالميين للشريعة والقانون في ماليزيا، الأول في أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا (UM)، والثاني بكلية الشريعة والقانون بجامعة (USIM) وكلا الباحثين كان عن دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي فيما يخص ضريبة الدخل.

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره على أن أعانني وهداني سواء السبيل، وأرشدني إلى تتبع النهج السليم، لإتمام دراستي، بجهد صادق، وأمانة علمية، امتثالاً لقوله تعالى: {وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}. أحمدته حمداً كثيراً، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وتأسياً بقوله ﷺ: من لا يشكر الناس لا يشكر الله. اتقدم بأحر معان العرفان إلى كل من مدَّ يد العون لإخراج هذا المجهود إلى الوجود. وأسهل بالشكر أستاذي المشرف البرفيسير الحاج: عبد الصمد موسى عميد كلية الشريعة والقانون سابقاً، على دعمه وإرشاده، وأشهد بأنه أخذ بفكري منذ وضع اللبنة الأولى؛ إذ لم يخل على بساعة من وقته رغم ازدحام وقته، مما كان له الأثر الحسن في نفسي والمضي قدماً في نجاح البحث العلمي. كما أُسجِّل خالصَ شكري لمدير جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، وجميع القائمين عليها من الكوادر العلمية والإدارية، فقد أفسحوا لي المجال؛ لأن أكون طالباً من طلابها، وأنتهل من علمها النافع.

وإذا كان من الإنصاف رد الفضل لأهله، فإني أتقدم بالشكر الجزيل وهو أقل وسيلة للاعتراف بفضل من هم الفضل على هذا البحث، وهم أولئك الكرام الأستاذ الدكتور المتحن الخارجي، والأستاذ الدكتور: محمد عون الرحيم بن مسعد المتحن الداخلي، على سمو معاملتهما وفكرهما السديد وتفضلهما بمناقشة الرسالة العلمية. وأيضاً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في هذه الدراسة سواء بتوجيهه أو بتقديم الدعم العلمي، وأخص منهم أعضاء مكتبي القانون، وكلية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا (UM)، وأعضاء مكتبة الجامعة الوطنية الماليزية (UKM)، وأعضاء مكتبة جامعة مارا التكنولوجية (UITM) وكذلك مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية (IIUM). وموظفي مكتبة جامعة بنغازي وطرابلس بليبيا. ولا أنسى فضل مساعد مدير إدارة الضرائب الماليزية، وأعضاء مكتبة القانوني بكوالالمبو، وموظفي باقي الفروع في الإدارة. والشكر موجه أيضاً إلى المكتب القانوني والسادة الخبراء بإدارة الضرائب في بنغازي وطرابلس.

وأخيراً أود أن أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الاستاذ المشارك الدكتور. عادل محمد الغرياني بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية، والدكتور. منشاوي خميس، والدكتور. محمد ناصر بجامعة ملايا، والشيخ. إسكندر الماليزي، وإلى كل من ساعدني ولو بإشارة. ولم أنس ما قدموه من عونٍ كان له الأثر الكبير في إخراج هذا المجهود إلى الوجود، والله المستعان.

الإهداء

أهدي هذا الجهد العلمي النافع إلى معلمنا وحبيبنا وسيدنا النبي الأمين محمد بن عبد الله ﷺ.

وإلى من أنجح بصالح دعائهما، وإلى من أستلهم علو الهمة والعزيمة منهما: والديّ اللذين رباني وعلماني أن الحياة عمل والعمل عبادة، وأن العلم والعمل توأمان أمهما علو الهمة (أبي وأمي) حفظهما الله سبحانه وتعالى.

وإلى من شاركني المشوار العلمي وأعطوا بلا حدود، وصبروا على بعدي عنهم وأنا مقيم معهم: أبنائي صقر وشاهين وعبد القيوم وإستبرق، حفظهم الله سبحانه وتعالى.

وإلى كل أولئك الذين رووا بدمائهم الطاهرة ثرى الأرض لإحقاق الحق وإرساء الحرية، حيثما كانوا وأيضا وجدوا، وأخص بالذكر شهداء ليبيا في ثورة فبراير 2011.

وإلى كل من وقف إلى جانبي عاملاً وناصحاً ومسانداً وداعياً، وإلى جميع الأهل والزلاء والأصدقاء.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ABSTRAK

Pertikaian tentang cukai telah berbangkit dan sehingga kini masih menimbulkan banyak isu perundangan yang memerlukan penyelidikan. Pertikaian ini adalah perkara biasa akibat daripada penguatkuasaan sesuatu undang-undang itu, terutamanya undang-undang cukai pendapatan. Dalam isu ini, pihak berkuasa pentadbir atau penggubal undang-undang, telah berusaha mengharmonikan dua pihak yang bertelagah dan bertentangan, iaitu menjamin kepentingan pentadbiran cukai yang memberi faedah kepada punca kewangan negara di satu pihak, bagi memastikan perlindungan hak kewangan pembayar cukai di pihak yang lain. Oleh yang demikian, pertikaian cukai ini telah menjadi satu unsur yang penting dan menonjol di dalam undang-undang awam. Bagi menganalisa isu ini, kajian bertema *Penyelesaian Pertikaian Cukai Pendapatan Dalam Perundangan Islam -Kajian Perbandingan-Dengan Undang-Undang Libya dan Malaysia* telah dipilih. Antara tujuan utama kajian ini adalah untuk menyelidik punca-punca pertikaian cukai pendapatan dan bagaimana penyelesaiannya berdasarkan perundangan Islam dan perbandingan diantara Undang-Undang Libya dan undang undang Malaysia, bagi meneliti unsur-unsur persamaan dan perbezaan antara kedua negara melalui pendekatan analisis perbandingan. Kajian diakhiri dengan kesimpulan dan cadangan yang membawa manfaat bagi kedua dua negara. Mungkin penemuan yang paling penting adalah kesucian wang dari sudut tuntutan agama Islam, dimana ia tidak harus diambil melainkan jika dibenarkan oleh undang-undang dan dengan syarat-syarat yang ketat. Islam melarang sebarang bentuk pemungutan wang dalam masyarakat Islam kecuali yang dituntut dan dibenarkan oleh agama. Kajian ini membuktikan terdapat peraturan yang sama di antara undang-undang Islam, undang-undang Libya dan undang-undang cukai Malaysia, khususnya mengenai pertikaian cukai, dan kaedah penyelesaian pertikaian dengan menekankan aspek, ekuiti cukai dan keseimbangan antara kepentingan negara, masyarakat dan pembayar cukai. Secara umumnya terdapat juga beberapa perbezaan antara ketiga tiga sistem ini dari sudut organisasi.

UNIVERSITI SAINS ISLAMIC
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الملخص

أثارت المنازعات الضريبية، ولا زالت تُثير العديد من المسائل القانونية الجديرة بالبحث، وهذه المنازعات نتيجة طبيعية لتطبيق أي تشريع؛ لاسيما تشريع ضريبة الدخل الذي يحاول المشرع فيه التوفيق بين المصلحتين المتعارضتين والمتضاهتين وهما: مصلحة الإدارة الضريبية وما تجبیه من أموال لتحقيق النفع العام من جهة، ومصلحة حماية مال دافع الضريبة من جهة أخرى. الأمر الذي جعل النزاع الضريبي موضوعاً حيوياً، محتلاً مكانة كبيرة في القانون العام؛ ولهذا جاء هذا البحث موسوماً بعنوان: تسوية منازعات ضريبة الدخل في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة مع القانونين الليبي والماليزي. كما يكتسب هذا الموضوع أهميته من كون المكلف بالضريبة قد يجهل حقوقه والتزاماته الضريبية، مما يدفعه عن حق أو بغيره إلى إثارة النزاع أمام الإدارة. لهذا تحدف هذه الدراسة إلى معرفة أسباب منازعات ضريبة الدخل، وكيفية تسويتها في الشريعة الإسلامية، وفي كل من القانونين الليبي والماليزي، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها من خلال منهج تحليلي مقارن. وختاماً توصل الباحث بحمد الله تعالى إلى عدد من النتائج المهمة في تلك الأنظمة، قادته إلى صياغة توصيات أهم، والتي يأمل أن تنفع المشرع، والقاضي، والممول، وغيرهم في الدول الإسلامية، ولاسيما ليبيا وماليزيا. وأهم هذه النتائج أن الأصل هو حرمة المال، ولا يجوز أخذه إلا بالحق وبالشروط المذكورة في البحث، فالشريعة الإسلامية والقانون براء من تهمّة الاعتداء على أموال الأشخاص وفرض ضريبة على دخلهم. وأُسْتُنتج أن هناك حقائق متشابهة مترابطة بين التشريع الإسلامي والقانون الليبي والماليزي يكمن أعمها في أسباب المنازعة الضريبية، وفي الأساليب الإدارية القانونية والقضائية لحلها، والتي تحقق العدالة الضريبية والموازنة بين مصلحة الدولة، والأشخاص الذين يدفعون الضريبة، وإن برز بعض الاختلاف بين تلك الأنظمة بيد أن أغلبه كان في الجوانب التنظيمية. ذلك فضل من الله العليم الحكيم، وكفى بالله عليماً.

ABSTRACT

The tax disputes raised, and still continues to create many legal issues worthy of research. Such disputes emerge as a natural consequence of the implementation of any legislation; particularly the legislation of income tax, in which the legislator tries to reconcile the two opposing and contradicting interests; the interest of tax administration, which benefits the general public on the one hand, and the interest to protect the tax payer's financial rights on the other, a matter that made the tax dispute a vital subject which, occupied a prominent place in public law. In order to analyse these issues in a broad perspective, this topic on the *Settlement of Income Tax Disputes in Islamic Law A Comparative Study With the Libyan and Malaysian Laws*, was undertaken. The main objective of this study is to investigate the causes of income tax disputes, and methods of settlement according to the Islamic law in comparison with both, Libyan, and Malaysian laws to ascertain elements of similarities as well as the differences between them, through comparative and analytical approaches. This research concludes with the formulation of important and useful recommendations. The most important finding is the sanctity of money, and it should not be taken unless permitted by law and with strict conditions. Sharia law prohibits any form of collection of money unless required or sanctioned by the religion. There are some similar rules between Islamic, Libyan and Malaysian tax laws particularly in the causes of tax disputes, and administrative methods of settlement as well as legal and judicial resolutions, that takes into account tax equity and balance between the interests of the state, public and taxpayers. There are also some differences between these systems, but generally in the organizational aspects of tax administration.

UNIVERSITI SAINS ISLAMIC
الجامعة الإسلامية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۗ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ
إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾

القرآن الكريم

سورة النساء. آية 59.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
 جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفهرس:

الصفحة	الموضوع
1	الفصل التمهيدي: المقدمة
2	أسباب اختيار الموضوع.
3	مشكلة البحث.
4	أسئلة البحث.
5	أهداف البحث.
5	أهمية البحث.
6	حدود البحث.
6	صعوبات البحث.
7	منهج الدراسة.
8	الدراسات السابقة.
20	الفصل الأول: الإطار العام للضريبة في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي.
20	المبحث الأول: التعريف بالضريبة في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي.
20	المطلب الأول: مفهوم الضريبة في الشريعة الإسلامية.
27	المطلب الثاني: التعريف بالضريبة في القانونين الليبي والماليزي.
34	المطلب الثالث: مفهوم الدخل في القانونين الليبي والماليزي.

- 39 المبحث الثاني: نشأة الضرائب في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 39 المطلب الأول: نشأة الضرائب وتطورها في الفتوحات الإسلامية.
- 52 المطلب الثاني: نشأة ضريبة الدخل في القانونين الليبي والمليزي.
- 59 المبحث الثالث: الأدلة الشرعية الأسانيد القانونية لفرض ضريبة الدخل.
- 59 المطلب الأول: الأدلة الشرعية للضرائب في الشريعة الإسلامية.
- 85 المطلب الثاني: الأسانيد القانونية لفرض ضريبة الدخل، وآثارها.
- 90 المطلب الثالث: حثمة الفصل الأول.
- 91 الفصل الثاني:
- المكسبات والأسباب لمنازعات ضريبة الدخل في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والمليزي.
- 91 المبحث الأول: التعريف بالمنازعة الضريبية.
- 91 المطلب الأول: المقصود بالمنازعة الضريبية في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والمليزي.
- 93 المطلب الثاني: عناصر ومكونات نزاع ضريبة الدخل.
- 98 المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لمنازعة ضريبة الدخل.
- 101 المبحث الثاني: أسباب منازعات الربط والتقدير الإضافي لضريبة الدخل.
- 102 المطلب الأول: أسباب متعلقة بربط ضريبة الدخل في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 124 المطلب الثاني: النزاع الضريبي بسبب التقدير الإضافي للدخل في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 140 المبحث الثالث: أسباب منازعات الجباية الضريبية للدخل في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 141 المطلب الأول: ضمان جباية الضريبة، وحماية حقوق المكلفين بما في الشريعة والقانون.
- 146 المطلب الثاني: النزاع بسبب التهرب الضريبي في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 177 المطلب الثالث: المنازعة بسبب ازدواج الفرض الضريبي في الشريعة

- والمقانونين الليبي والمليزي.
- 182 المطلب الرابع: المنازعة بسبب جباية الضريبة من المنع في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 185 المطلب الخامس: المنازعة بسبب استرداد المال الضريبي في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 189 المطلب السادس: المنازعة بسبب سقوط الدين الضريبي (التقادم) في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 200 المطلب السابع: محتمة الفصل الثاني.
- 203 الفصل الثالث:
- التسوية القانونية الإدارية للمنازعات ضريبة الدخل في الشريعة والقانونين الليبي والمليزي.
- 203 المبحث الأول: تسوية المنازعات الضريبية في الشريعة الإسلامية.
- 203 المطلب الأول: تسوية المظالم الضريبية في صدر الإسلام.
- 215 المطلب الثاني: تسوية المظالم الضريبية في العهدين الأموي والعباسي، وما بعدهما.
- 226 المطلب الثالث: دور الإدارة المالية الإسلامية في تسوية المنازعات الضريبية.
- 229 المطلب الرابع: بروز أنظمة ضريبية؛ نتيجة للمنازعات والظلم الضريبي.
- 233 المطلب الخامس: مسائل مؤثرة للنزاعات الضريبية، وكيفية تسويتها فقهاً.
- 237 المبحث الثاني: نظام التسوية الإدارية للمنازعات الضريبية في القانون الليبي.
- 238 المطلب الأول: المفهوم القانوني للتظلم الضريبي الإداري.
- 240 المطلب الثاني: حق التظلم الضريبي الإداري أمام لجان المنازعات الضريبية في القانون الليبي.
- 274 المطلب الثالث: مقارنة بين الصلح الضريبي، ولجان الطعن الضريبية.
- 276 المبحث الثالث: نظام التسوية القانونية الإدارية للمنازعات الضريبية في القانون الليبي.
- 276 المطلب الأول: نظام التسويات الضريبية القانونية للدخل.

- 289 المطلب الثاني: حق التظلم الضريبي الإداري في القانون الماليزي.
- 319 المطلب الثالث: فلسفة التظلم الضريبي الإداري، وتقييمه.
- 325 المطلب الرابع : خاتمة الفصل الثالث.
- 329 الفصل الرابع:
- التسوية القضائية لمنازعات ضريبة الدخل في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي.
- 329 المبحث الأول: التسوية القضائية للمنازعات الضريبية في الشريعة الإسلامية.
- 329 المطلب الأول: مفهوم القضاء في الفقه الإسلامي.
- 330 المطلب الثاني: إنهاء المنازعات الضريبية بالقضاء العادي في الإسلام.
- 342 المطلب الثالث: دور قضاء المظالم (العالي) الإسلامي في إنهاء المنازعات الضريبية.
- 363 المبحث الثاني: إنهاء منازعات ضريبة الدخل (قضائياً) أمام القضاء الليبي.
- 363 المطلب الأول: حق الطعن القضائي الضريبي أمام دوائر القضاء الإداري.
- 382 المطلب الثاني: حق الالتماس القضائي لإعادة النظر
- 385 المطلب الثالث: حق رفع الدعوى الضريبية أمام محكمة الدرجة الأخيرة (المحكمة العليا).
- 395 المبحث الثالث: إنهاء الدعوى الضريبية (قضائياً) أمام القضاء الماليزي.
- 395 المطلب الأول: حق رفع الدعوى الضريبية أمام المحكمة العليا.
- 410 المطلب الثاني: حق الطعن الضريبي أمام محكمة الاستئناف، والمحكمة الاتحادية المالية.
- 423 المطلب الثالث: الدعوة إلى قضاء متخصص للنظر في المنازعات الضريبية.
- 424 المطلب الرابع: خاتمة الفصل الرابع.
- 427 الخاتمة: (النتائج والتوصيات).
- 427 أولاً : النتائج.

448

ثانياً: التوصيات.

394

رسم لإجراءات التظلم والظعن الضريبي في القانون الليبي رقم (4.1)

422

رسم لإجراءات التظلم والظعن الضريبي في القانون الماليزي رقم (4.2)

452

قائمة المصادر والمراجع.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

قائمة الرموز والمختصرات باللغة الإنجليزية: (List of Symbols & Abbreviations)

ITA	Income Tax Act 1967.
All ER	All England Law Reports.
AMTC	All Malaysia Tax Cases.
ATC	Australian Tax Cases.
C of IR	Commissioner of Inland Revenue.
C of T	Commissioner of Taxation.
CGIR	Comptroller General of Inland Revenue .
DGIR	Director Comptroller General of Inland Revenue (Malaysia) .
CLJ	Current law Journal.
MTJ	Malaysia Tax Journal.
MLJ	Malayan law Journal.
STC	Simon's Tax Cases (England).
TC	Tax Cases (England).
SC	Supreme Court .
HC	High Court.
MSC	Multimedia Super Corridor.
MSTC	Malaysia and Singapore Tax Cases.
HL	House of Lords.
IRB	Inland Revenue Board (Malaysia) .
IRC	Inland Revenue Commissioners.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
 جامعة العلوم الإسلامية
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

30	Government of Malaysia v Chung Wong. [1988] 2 MLJ 534.
31	Government of Malaysia & Anor. [1987] 2 MLJ 185 [KL Supreme Court][Appeal N0 138 of 1986].
32	Government of Malaysia v Sarawak Properties Ltd. (1994) 1 MLJ I4.
33	Haier v O'Hara 42 TC 155.
34	Hualb Kong v Director General of the Internal Revenue (1982) 1 MLJ 235.
35	HZHS n DGIR Mandamus and Certiorari. [1991] 1 CLJ 746.
36	Hines v FC of T15 CTBR 83 -1952- 5 AITR 305.
37	HZHS n DGIR) Mandamus and Certiorari [1991] 1 CLJ 746.
38	Hillen Brand v CIR 42 TC 617.
39	Hudson v Humbles 42 TC 380.
40	Hossack V Commissioners of Inland Revenue 49 TC 483.
41	Hong Leong Equipment Sdn Bhd v Liew Fook Chuan [1996] 3 AMR 3181.
42	Inspector of Taxes v Hokkien 39 TC 493.
43	IR Commission against Clarkson Web 17 TC 451.
44	IRC v Wolfson 31 TC 141.
45	Internal Revenue Commission against Payne 23 TC 610.
46	James v Pope 48 TC 142.
47	KTS Mutual Sdn Bhd v. Ketua Pengarah Hasil Dalam Negeri. [2009] 7 CLJ 309.
48	Kanowit Timber Sdn Bhd v. Ketua Pengarah Hasil Dalam Negeri. [2008] 8CLJ 777.
49	Karan Malaysia v Multiple launch SdnB hd [2009] AMTC 235.
50	Kidston v Aspinal 41Tc 371. Lord Advocate v Mc Laven 5 TC 110.
51	LKC & Anor Ketua Pengarah Hasil Dalam negeri (2008) AMTC[2008] 1012.
52	Lam Eng Rubber Factory (M) Sdn Bhd v Lim Beng Yew & Ors -1994- 4 AMR 2370.
53	Last Vicerong Restaurant (A firm) v Jackson (Inspector of Taxes) (2000) STC 1093.
54	Mengawarti Sdn Bhd v. Ketua Petua Pengarah Hasil Dalam Negeri[2009] 5MLJ 53.
55	Mc Crone v IR Commissioner 44 TC 142.
56	Mac Andrew v Commissioners of Inland Revenue 25 TC 500.
57	Makok Development Sdn Bhd v Ketua Pengarah Hasil Dalam Negeri -1998- 5 MLJ 643.
58	Murray –Aynsley CJ's decision in Comptroller of Income Tax v Cheong Poh Seng (1952) MLJ 81.
59	NTS Arumugam Pillai, Deciding Order -1976- 4 MTJ 95.
60	O'mullan & Co v Walmsley 42 TC 573.

61	Perak Construction Sdn Bhd v & Ketua Pengarah Hasil R2 14-6-2000 In Singapore.
62	Public Prosecutor v Tee Teong Tong. [1964] MLJ 288.
63	Prosecutor against Oh Teng Ken . 1975 Vol 3 MTJ 61.
64	Re XY & Company -1967- 1 MLJ 161 and -1966- 2 MLJ 11.
65	Regina v Patel 48 TC 647.
66	Rohana bte Ariffin v Universiti Sains Malaysia [1989] 1 MLJ 487.
67	RE XY & Co (1966) 2 MLJ 11.
68	Regina y Special Commissioners of Income Tax[1972] 49 TC 71.
69	R v inspector of Taxes (1993) - STC- 122.
70	Redley v Wilkinson 38 TC 135.
71	Sharkey against Werner 36 TC 275.
72	Salmon v Harvering Commissioner 45 TC 78.
73	Skinner V Barry Head Lands. 46 TC 377.
74	Sun Man Tobacco Co.Ltd. v. Government of Malaysia (1973) 2 M.L.J 163.
75	Sheriff Ltd. V Director General of the Internal Revenue (2001) 4 CLJ 261.
76	Singapore case of Comptroller of Income Tax v S & co (Pte) Ltd (1972) 2 MLJ 234.
77	Tee v The Comptroller of Inland Revenue -1970- 2 MLJ 117.
78	Trustees of the Will of HR Brodie (decd) v IR Commrs -1933- 17 TC 432.
79	The decision of the Federal Court has been upheld by the Privy Council. (1975) 2 MLJ 208.
80	Thurgood v Slarke 47 TC 130.
81	Trham v Guinness Exports Ltd.44 TC 161.
82	UHG v DGIR [1974] 2 MLJ 33; 35.
83	Vanden Berghs Ltd V Clarek. 19 TC 390.
84	WW Brown v Commissioners of Inland Revenue 42TC 583.
85	Wellington v Reynolds 40 TC 209.
86	WW Brown v Commissioners of Inland Revenue. 42 TC 5.
87	Wolfson v. Commissioner of Internal Revenue 31 TC 141.
88	Wellington v Reynolds 40 TC 209.
89	Way v Underdown 49 TC 215.
90	X v Comptroller of Income Tax [1957] MLJ 110.
91	Young v Duthie 45 TC 624.

قائمة مختصر القوانين الليبية:

ق ق ض ال قانون القضاء الإداري الليبي رقم 88 لسنة 1971.

ق ق ض ل قانون ضريبة الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010.

ق م القانون المدني الليبي لسنة 1953.

ق م م قانون المرافعات المدنية الليبي لسنة 1954.

ق م م ع مجلة المحكمة العليا الليبية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفصل التمهيدي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي جعل العلم نوراً والجهل ظلاماً، الحمد لله الذي بحمده يُفتح كل كتاب ويتنعم أهل العلم بالأسباب، اللهم أنك أنت رب الأرباب ومسبب الأسباب، المدبر للخلائق أجمعين، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، وإن كنا من قبل لفي ضلال مبين، نستغفرك ونتوب إليك توبة عن يقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين. وبعد:

إذا أرادت الدول أن تغطي حاجاتها تماماً، وتسد نفقاتها العامة كالخدمات الاجتماعية المتمثلة في الصحة والتعليم والقضاء والأمن والدفاع، لابد لها أن تجمع إيراداتها من مصادر متعددة كالضرائب والرسوم والقروض الداخلية والخارجية والمساعدات... ولعل أهم هذه الإيرادات في الوقت الحاضر هي الضرائب، إذ أنها المورد الرئيس عند أغلب الدول اليوم كما أن تنظيمها يُعد من أدق مشكلات النظم المالية لما لها من أثر على سلوك الأفراد والجماعات، وما يعكسه ذلك من آثار على الاقتصاد الوطني بوجه عام، الأمر الذي جعل المشرع يهتم بطرفي العلاقة وهما الإدارة الضريبية والأشخاص الخاضعين للضريبة، فالمعادلة هنا صعبة؛ لأنها تقوم على تحقيق نوع من التوازن بين حقوق إدارة الضرائب وما تحققه من نفع عام، وحماية حقوق الخاضعين للضريبة، المتمثل في المصلحة الخاصة. فالعدالة الضريبية مبدأ دستوري يبدأ من المشروعية الضريبية ثم يفترض أن تكون الضريبة عادلة كي يقبلها المكلفون؛ ولهذا حرصت الشريعة الإسلامية على الرفق والمرونة بالأشخاص المكلفين بالضريبة، ومراعاتهم حتى لا يظلموا ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق واجب عليهم؛ لأن الإنسان جبل على حب المال والحرص على جمعه وقلة الإنفاق منه ولو في أوجه الخير¹. وقد روي عن النبي ﷺ: أنه ولي عبد الله بن أرقم على جزية أهل الذمة فلما ولي من عنده ناداه، فقال: "ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة..."².

¹ بدوي، عبد الرحمن محمد. 1999. الإسلام والرقابة المالية المعاصرة. دار الأحمدي للنشر. ص 23.

² البهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين. السنن الكبرى. كتاب الجزية. باب لا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئاً بغير أمرهم إذا أعطوا ما عليهم. مطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد. ج9. ص 205. وقد حدث به أبو داود في سننه، وصححه الألباني

في سنن أبو داود رقم 2626. بيروت: المكتبة العصرية. الراوي عدة من أبناء أصحاب النبي ﷺ حديث صحيح.

ومن أجل ذلك كله اعتبر اللجوء إلى القضاء من أفضل الحلول الممكنة لإحقاق الحق بين المتنازعين. ولطالما كانت الدولة مهتمة بإنجاز العدالة بغية وصول الحق إلى أهله بأيسر الطرق وأسرعها، ودون الولوج في المعترك القضائي، وما يقتضيه من مراحل تُثقل الخصوم مادياً ومعنوياً، فضلاً عن هدر وقت الطويل والجهد الكبير، من أجل ذلك رغبت الدول، ومن بينها ليبيا وماليزيا، بأخذ زمام المبادرة وتبسيط إجراءات حصول المتنازعين معها على الحقوق المطلوبة عن طريق إجراءات سهلة، وإنشأت لجان تظلمات، وذلك ضماناً لسرعة البت في المنازعات الضريبية، فمن حق المتظلم أن يأخذ الحكم بغير بطء في وقت ملائم، بل وسريع، سواءً في ذلك أكان الحكم له أم عليه، وحتى لا يتأخر دفع الضريبة فتضرر المصلحة العامة من جهة، وحتى يكون الطريق سهلاً أمام المتظلمين من جهة أخرى. فلاشك أن بطء العدالة ظلم أكيد، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى: {وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ} ³.

1. أسباب اختيار الموضوع:

1. رأى الباحث - بعد أن شرح الله سبحانه وتعالى صدره - أن هذا الموضوع يفتقر إلى قالب (بوتقة) تجمع كل أطرافه بشكل منصف ومنمجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، سعياً للتأطير الشامل لهذه القضايا والمنازعات الضريبية، بعد ما أصبحت التحليلات الاقتصادية العاصرة تفتحها. فضلاً عن المساهمة في حلول منازعات ضريبة الدخل، بالفكر الإسلامي؛ بما يؤدي إلى تسهيل مهمة المشرع والقاضي والقائمين على فض المنازعات، لأجل الاستغناء عن التطفل على موائد تشريعات البلدان الأجنبية الأخرى.
2. يسعى الباحث إلى محاولة استغلال خبرته الضريبية المتواضعة، ومعرفته باللغة الإنجليزية من خلال دراسة القانونين الماليزي والليبي، بحثاً فقهيّاً مقارناً قائماً على الدليل حمب القدرة، وربطهما بفقهاء الشريعة الإسلامية ربطاً حديداً لما فيه من حسن الأثر في تجلية حلول المشاكل الضريبية بغية خدمة الإسلام، والعمل على إصلاح أمور الناس وعلاقتهم بالدولة، وصولاً إلى تفسير كثير من النقاط القانونية الغامضة. وإن في ذلك خيراً إن شاء الله سبحانه وتعالى.

³ القرآن الكريم. سورة الرعد. آية 41. وقريب من هذا المعنى آية 17 من سورة غافر. ولزيد من التفاصيل راجع القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. 1991. ج 5. القاهرة. ص 292. وأيضاً الحلو، ماجد راغب. 1999. القضاء الإداري. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

3

3. بيان قدرة الشريعة الإسلامية وتفوقها على سائر القوانين الوضعية في تسويتها للمنازعات الضريبية، وإقرارها لجل الأمور التي تتوقف عليها تسوية تلك المنازعات، مع حسن معالجتها بعدالة ضريبية، الأمر الذي يُيسر الرجوع إلى أحكام الفقه الإسلامي. فموضوع منازعات ضريبة الدخل لازال يفتقر إلى الدراسات الشرعية والقانونية، فالجبال لازال خصباً للبحث والتنقيب، والتعقيب.

4. تشجيع المتضررين بممارسة حق التظلم والتقاضي بدلاً من هروبهم منه مع شدة حاجتهم إليه، ولربما يتنازلون عن حقوقهم لكون هذا الطريق يثقل كاهلهم ويضيع أموالهم ووقتهم وجهدهم حتى تولدت قناعة عند بعض الممولين بأن المصالحة بعين خير من منازعة رابحة تُكسب بعد سنوات.

وإدراكاً لهذا الحال وأيضاً أن تكون رسالتي للدكتوراه من كلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية موسومة بعنوان: تسوية منازعات ضريبة الدخل دراسة في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي.

ب. مشكلة البحث:

يتمحور إشكال البحث حول كيفية مواجهة منازعات ضريبة الدخل، ومدى إيجاد حلول لها؛ لما لها من آثار سيئة، تهمش الحقوق المالية، وتهدد النظام المالي، فحيثما كان التوازن بين المصلحتين المتعارضتين وهما: المصلحة الجماعية والفردية، كانت الحقوق مصانة، ونقصت المنازعات، والعكس صحيح، فهذا التضاد والتعارض هو سبب منازعات ضريبة الدخل، وعليه ستكون نقطة الانطلاق في هذا البحث من أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم القانون الليبي والماليزي، وفيما يكون اقتراحهم وافتراقهم من بعضهم البعض. والواقع أنه غالباً ما يكون النزاع الضريبي المتعلق بضريبة الدخل متشكلاً في صورتين، وهما: الصورة الأولى: تتعلق بالنزاع القانوني، (Legal Dispute) بمعنى أن دافع الضريبة ينازع أساساً مبدأ فرض الضريبة، ويعتقد أن أمواله غير خاضعة للضريبة، حيث بدأ الاعتقاد يسود لدى بعض الأشخاص أن هذه الضريبة لا تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية. وتبعاً لذلك فالممول لا يثق بالمشروع ولا بالقانون ويقبل عنده الانتماء الوطني، ويصبح يفكر في التهرب منها، والتحاييل عليها. ولعل هذا ما زاد عدم الثقة بين إدارة الضرائب والممولين، فأصبحت أكبر خصمين لدودين على مر التاريخ. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة والمستعجلة لبيان مشروعية الضريبة في الشريعة الإسلامية، وسندها القانوني.

أما الصورة الثانية: فهي متعلقة بنزاع الوقائع (Realities of Conflict) بمعنى أن دافع الضريبة لا ينازع مبدأ خضوعه للضريبة، وإنما يخاصم الإجراءات الواقعية التي اتخذتها إدارة الضرائب ضده، ومن ثم يسعى إلى الحد منها ومن هنا يبدأ النزاع، ونتيجة لذلك فقد أصبحت لجان التظلمات تغص بالمنازعات الضريبية. هذا فضلاً عن ازدياد المنازعات المنظورة أمام المحاكم؛ فالمنازعات الضريبية مليئة بالتعقيد المتجدد، وتحتاج إلى حلول جديدة لما يطرأ من مشاكل⁴.

وبناءً على ذلك؛ فإن الإشكال لا يكمن في مدى وجود حلول للمنازعات الضريبية المتعلقة بضريبة الدخل فقط، وإنما في مدى توفر الحماية القانونية الفعالة لحقوق دافعي الضرائب التي ترسم حدود التوازن بين حقوق المتنازعين كحقيقتين ظاهرتين؛ لاسيما وأن أحدهما أقوى من الخصم الآخر.

ج- أسئلة البحث:

اعتماداً على إشكال البحث في المنازعات الضريبية برزت أسئلة عديدة وهي كالتالي:

- 1- ما الأساس الشرعي في الشريعة، والسعد القانوني في القانون لفرض الضرائب؟
- 2- ما أهم الأسباب المؤدية إلى منازعات ضريبة الدخل، ومن المسبب؟
- 3- ما موقف الشريعة الإسلامية، ولجان التظلمات في القانونين الليبي والماليزي من تحقيق التسوية الإدارية بين طرفي المعادلة الضريبية وهما إدارة الضرائب والممولين؟ وما أوجه الشبه والاختلاف بين الشريعة وتلكما القانونين؟
- 4- كيف تنتهي منازعات ضريبة الدخل في القضاء الإسلامي والقضائي الليبي والماليزي؟ وما مدى الشبه والاختلاف بينهم؟

⁴ بناء على المقابلة الشخصية مع الأساتذة: أنور السويسي، محمود الكموشي، عبد الله الجحاوي أعضاء بالمكتب القانوني بإدارة الضرائب المدينة طرابلس، بتاريخ 22 . 7 . 2010. أكدوا بأن عدد التظلمات الضريبية من الدخل بلغ 279 في سنة 2009، وبلغ 300 في سنة 2010. وقد تم الفصل في حوالي 30% منهن والباقي سيحال للقضاء لمن يرغب في ذلك. أما عن القانون الماليزي فبعد الاطلاع على التقرير السنوي لضريبة الدخل في باب حقوق دافع الضريبة على الموقع ادناه التابع لإدارة الضرائب بكوالا لمبور، Hasil Dalam Negeri Malaysia Cyber 8,63000 cyberjaya. Selangor Darul Ehsan. واتضح أن عدد التظلمات من ضريبة الدخل المرفوعة أمام المفوضية الخاصة في عام 2009 بلغ 100 تظلم، وفي سنة 2010 بلغ العدد 131. وأكد الأخ روهيز بن عبد افاندي مساعد مدير الإدارة بأن حوالي 40% منها تذهب للقضاء لبت فيها ومنحني الموقع العلمي الضريبي الخاص بالإدارة التالي. بتاريخ 11.11.2012. http://www.hasil.gov.my/pdf/pdfam/LT2010_1.pdf.

د- أهداف الدراسة:

- 1- بيان أساس مشروعية فرض الضرائب في أحكام الشريعة والقانون الليبي والمليزي.
- 2- محاولة الكشف عن مسببات وأسباب المنازعات الضريبية للدخل في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والمليزي.
- 3- بيان أوجه الشبه والاختلاف لكلٍ من الشريعة والقانونين الليبي والمليزي في تحقيق التسوية الإدارية لمنازعات ضريبة الدخل، متى يلتقي ويختلف هذان القانونان مع الشريعة ومع بعضهما البعض؟
- 4- معرفة كيفية إنهاء المنازعات الضريبية للدخل في القضاء الإسلامي والقضائي الليبي والمليزي؟ وما مدى الشبه والاختلاف بينهما؟
- ه- أهمية البحث:

- 1- تكمن أهمية الموضوع في كونه الأول من نوعه الذي يقارن بين منازعات ضريبة الدخل في الشريعة الإسلامية والقانون؛ لاسيما القانونين الليبي والمليزي.
- 2- تبرز أهمية الموضوع في حماية الحقوق المالية بين مصلحة حمية وهي مصلحة الجماعة ومصلحة أولى بالحماية وهي المصلحة الفردية من خلال تسوية النزاعات الضريبية.
- 3- تكمن الأهمية القصوى للبحث في ما يجب على دافع الضريبة من إزالة سوء الفهم حيث ضعف الوازع الديني عند البعض وصاروا كسولين، بطيئين في دفع الضريبة. ففي ظل القانون أصبح ثلث من دافعي الضريبة يفكرون في العائد والخدمات التي سيستفعدون بها، فإذا لم يحصلوا عليها امتنعوا وهربوا منها. كما أن ثلثاً أخرى يتصورون الضريبة غرامة حتمية والدولة في غنى عنها. كما يوجد قلة يعتقدون أنهم طالما دفعوا الزكاة؛ فإن الضريبة تعد أمراً زائداً ومنافياً للإسلام.

- 4- يحتل موضوع منازعات ضريبة الدخل يحتل جانباً كبيراً من اهتمام الدول، ولاسيما الدول التي تتطلع إلى العدل الاجتماعي، والرقى الاقتصادي. فمما لا شك فيه أن المشاكل الضريبية تلقي بضلالها الكثيفة على الحقوق، الأمر الذي من شأنه جعل مسيرة النمو الاقتصادي تسير سيراً بطيئاً، هذا إن لم تعقها.

5- أن ما يميز البحث في هذا الموضوع هو جمعه بين أربعة علوم رئيسية وهي: أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والعلوم القانونية والقضائية، والعلوم المالية، والعلوم الإدارية.

6- إن البحث المقارن لهذا الموضوع حتماً سينقل الأفكار المفيدة بين البلدين الليبي والمليزي، حيث أن المقارنة تثرى الفكر وتتيح للباحث المجال الأرحب في الاستفادة بالإطلاع على التجارب والأنظمة والحلول القانونية للمشاكل الأخرى، فضلاً عن مقارنة الشريعة الإسلامية بهما ففي ذلك إحياء للتراث الإداري والمالي الإسلامي الأصيل.

7- سيكون هذا البحث مصدراً أكاديمياً منظماً جامعاً بين الفن القانوني لما هو مطبق في ماليزيا الذي يأخذ بالمنهج الأجلوسكسوني الإنجليزي، والقانون الليبي الذي يأخذ بالمنهج اللاتيني الفرنسي كمنهجين تاريخيين، دون النسيان في ذلك أن الريادة في هذا لفق الشريعة الإسلامية.

و- حدود الدراسة:

يتحدد موضوع البحث في أحكام منازعات الضريبة، وكيفية فضها سواء في الشريعة الإسلامية، أو في نصوص قانون ضريبة الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010، أو القانون المليزي رقم 53 لسنة 1967، فضلاً عن كل القوانين ذات العلاقة بمنازعات ضريبة الدخل.

ز- صعوبات البحث:

1- إن الخوض في موضوع على درجة من هذه الأهمية يحتاج إلى جهد كبير، ذلك أن المعالجة الفقهية والقانونية للمنازعات الضريبة يُثير العديد من الصعوبات الدقتها من ناحية ولتشابكها من ناحية أخرى. فضلاً عن اتسامها بطابع السرية لتعلقها بالأرباح التجارية.

2- حداثة قانون ضريبة الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010 وعدم صدور مذكرة شارحة توضيحية بالخصوص، الأمر الذي جعل الباحث يبحث عن بعض النقاط في القانون المدني والمرافعات، أو يجتهد في بعض النقاط التي لم يتنبه لها المشرع.

3- إنعدام وجود دراسة مستقلة ومتخصصة عن منازعات ضريبة الدخل؛ لاسيما حول تسوية المنازعات الضريبية في الشريعة الإسلامية، أو بمقارنتها بأي من القوانين الوضعية الأخرى.

4- قلة الإشادة والتطبيقات القضائية المقارنة سواء في الشريعة الإسلامية، أو في القانونين الليبي والمليزي من خلال تحليلها والتعليق عليها.

5- بما أن البحث كان يتبع المنهج المقارن في الأنظمة الثلاثة للشريعة والقانونين الليبي والمليزي، فكانت الصعوبة في العثور على النص وتحليله عند النظيرين المقابلين الآخرين.

6- اللغة الإنجليزية كانت هي الأخرى إحدى معوقات الدراسة، كونها تحتاج إلى الوقت والجهد المضاعفين مقارنة باللغة العربية، فالأولى تحتاج لترجمة وتحليل النصوص التشريعية والأحكام القضائية والآراء الفقهية، ثم توظيفها، ومن ثم مقارنتها بنظيراتها.

7- إن ما يتطلبه الفقه الإسلامي بالبحث في الكتاب والسنة والقواعد والآراء الفقهية يتضمن صعوبة بالغة سببها أن القواعد والاجتهادات الفقهية جاءت مبعثرة، وربما غير مبوبة، الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً في جمعها واستخلاصها، وتوظيفها في البحث، هذا فضلاً عن المصطلحات العربية الفجة التي تحتاج في بعض الأحيان إلى تفسير وصياغة معاصرة.

ح- منهج البحث:

نظراً للطبيعة الخاصة لهذا الموضوع المقارن والمطلب علاجاً للأشكال، وجواباً عن أسئلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، فإن الباحث؛ لكي يغطي الموضوع تغطية كاملة، سيتبع المناهج الآتية:

1- المنهج التأصيلي والتاريخي، فالأول لتأصيل الأحكام، والمنهج التاريخي لبيان التطورات لفض المنازعات الضريبية التي أثارت جدلاً فقهيًا وقانونيًا، وإبراز أن تاريخ الفقه الإسلامي ليس وقائع ماضٍ فحسب، وإنما هو وعاء خيرات الأمة وتجاربها التي تنتفع بها في الحاضر والمستقبل. هذا إلى جانب معرفة التطور الحاصل في تناول القوانين، والأحكام القضائية لبعض القضايا التي كانت مثيرة للجدل الفقهي والقانوني.

2- المنهج التحليلي الموضوعي والإجرائي، وذلك لتحليل نصوص التشريع الإسلامي والنصوص القانونية مع تعقب ودراسة أحكام القضاء، وآراء الفقهاء من خلال استجلاء الوقائع التي تدور حولها المنازعات الضريبية، والحلول التي قامت بها اللجان الإدارية المتخصصة أو المحاكم بهذا الشأن، إذ أن ذلك أوفى بالغرض وأقرب للحقيقة المبتغاة.

3- المنهج المقارن الذي سيضفي وضوحاً واتساعاً على الدراسة؛ كونه يبرز أوجه الشبه والاختلاف، ونقاط التقاطع والاختلاف، ولهذا تم اختيار البحث المقارن، وأعتمد الباحث على القانون الماليزي المطبق في بلد الدراسة، والقانون الليبي القائم في بلد الباحث، فضلاً عن مقارنة الشريعة الإسلامية بهما.

4- أسلوب المقابلة الذي يعتمد على مقابلة المختصين والمسؤولين في إدارة الضرائب في كل من ليبيا وماليزيا. وبالله التوفيق...

ط- أهم الدراسات السابقة:

أولاً - الدراسات الفقهية:

وجدت بعض الدراسات الفقهية التي تناولت أحكام الضرائب في الشريعة الإسلامية، غير أن الباحث سيكتفي بذكر أهم الدراسات النافعة للبحث، على النحو التالي:

أ- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (الفقه المالكي) 1970 كتابه الاعتصام. ركز الشاطبي على مسألة جواز فرض الضرائب؛ وذلك وفقاً لخمس شروط أوردها، ووضح من خلالها كيفية فرض الضريبة، فيجب وضعها على العموم، وألا توضع على فئة دون الأخرى؛ حتى لا يكون الظلم مضاعفاً، فيتحمل بعض الأشخاص ضريبة الآخرين. وبهذا يبدو أن الشاطبي ناقش المسألة من منظور جديد. كما أكد على ضرورة تحديد الضرائب بقدر الحاجة التي تقدر بقدرها، غير أنه لم يتطرق إلى الجوانب التطبيقية والمسائل المثيرة للمنازعات الضريبية وحلها فقهياً، وسيقوم الباحث بدراسة الجوانب التطبيقية والمسائل المثيرة للمنازعات الضريبية وكيفية حلها. وعموماً سيقدم هذا الكتاب نفعاً كبيراً للبحث؛ لاسيما في الباب الأول والذي سيهتم بشريعة ومشروعية فرض الضريبة⁵.

ب- كما تناول أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، 1973 في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية (المذهب الشافعي)⁶. جانباً يتعلق بالموضوع ففي البدء لم يكن من السهل فهم مادة الكتاب، ولعل السبب أنه كتب بأسلوب عميق ممزوج بالبلاغة، ولكن بعد القراءة الثانية أصبحت الأمور تتضح، والحقيقة أنه ثمة جهد له تقدير وقيمة تاريخية، ويعتقد الباحث بدون مبالغة أن كل بند فيه يصلح أن تكون رسالة علمية. والجدير بالذكر أنه على الرغم أن هذا الكتاب حرر في مطلع القرن الرابع الهجري إلا انه أشتمل على علوم القانون

⁵ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. 1970. الاعتصام. القاهرة: دار التحرير للطباعة والنشر.

⁶ الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد. 1973. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. ط:3. مطبعة الحلبي.

العام: القانون الدستوري، القانون المالي، والقانون الإداري وهذا ما جاء في الأبواب 1: 5، 11 : 13 ، 14: 18 . وبمقارنته بغيره من الكتب نجد أنه أول من كتب عن هذه العلوم بشكل منظم ومبوب مستوعباً منهجية البحث، وقد اهتم الكاتب بشكل خاص بقضاء المظالم الإداري، ولعل السبب واضح كونه مارس القضاء مدة من الزمن الأمر الذي استدعي بالقول إلى أن الإمام الماوردي يُعد أبا القانون العام. اللهم أن هناك نقد سلمي يمكن أن يوجه إليه، والذي يبدو واضحاً في بعض جوانب الكتاب؛ كونه نقل بعض آراء الفقهاء السلف حرفياً، ولم يعلق عليها، وأحياناً لم يكن لها داع، كما أنها خلت من المقارنة مع بعض الأنظمة الأخرى، وهذا ما سيقوم الباحث بتغطيته في هذا البحث، كما سيعمل الباحث على ربط نصوص التشريع الإسلامي بالمنازعات الضريبية الحالية؛ لكي تظفر الدراسة بثلاثة جوانب النصي والعملي والمقارن. ولكن على الرغم من كل ذلك - محتملاً - سيزود هذا الكتاب الدراسة بالأحكام الإدارية، والمالية إلى جانب الأحكام الفقهية المتعلقة بموضوع البحث، ولاسيما الأحكام التي سنهها الخلفاء الراشدون لحل بعض المشاكل المتعلقة بالخراج الضريبي.

ج- القاضي أبو يوسف يعقوب إبراهيم (المذهب الحنفي) 1976 كتابه الخراج⁷. كُتِبَ هذا الكتاب بأمر من هارون الرشيد رحمه الله، وهو يعد من أعظم المواضيع المالية في التاريخ الإسلامي، حيث أنه يدور حول أحكام الضريبة، ويعتقد الباحث أنه أول كتاب منظم كُتِبَ عن النظام المالي - على حد العلم - فقد عني به علماء السلف عناية كبيرة، وطالما أن غاية الباحث الأساسية هي بيان الأحكام الفقهية ومقارنتها بالقانون، كان من اللازم الاستشهاد ببعض الوقائع التاريخية؛ وذلك لاستنباط الأحكام الفقهية منها، ومقارنتها بالتشريعات الحديثة. فهذا الكتاب يعتبر خير معين على ذلك. إذ يصور الكاتب عدداً من المظالم والمساوئ التي علم بها وأستنكرها، ويهيب بالخليفة هارون الرشيد أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل محوها، مقترحاً الطرق العملية للإصلاح، وبعضاً من هذه المساوئ يتعلق بظلم المسؤولين لدافعي الضريبة عن جبايتها، كشاهد على العصر يجزم بأنها كانت موجودة على أي حال. باختصار جاء منهجه بشكل إجابات عن أسئلة عملية شغلت بال الإدارة الإسلامية، وحلولاً للمشاكل المالية الحقيقية ذات الخطورة، ولعل العيب الذي يمكن أن يوجه لهذا الكتاب أن أحكامه جاءت متفرقة، حيث أن بعض المسائل المتشابهة لم توضع في إطار واحد. وعلى الرغم من ذلك عالج هذا الكتاب جانباً مهماً في موضوع الدراسة وهو الجانب الفقهي للضرائب. إذ

⁷ ابن إبراهيم ، أبو يوسف يعقوب. 1976. الخراج. بيروت: دار المعرفة.

سيقوم الباحث بالتحقيق والتنظيم، ومن ثم إجراء المقارنات الفقهية والقانونية، ثم استخلاص النتائج وصياغتها بالمفهوم القانوني المقارن.

د- وقام أبو يعلى محمد بن حسن الفراء (المذهب الحنبلي) 1988 الأحكام السلطانية⁸، تحقيق وتصليح الشيخ محمد حامد الفقي. بيروت. والعجيب أن هذا الكتاب طبق الأصل من كتاب الأحكام السلطانية السابق للإمام الماوردي، فيبدو أن هذا الكاتب نقل حرفياً عن الماوردي في غالبية المسلمات، أو أن أحدهما نقل عن الآخر، غير أنه سينفع البحث كثيراً، كما سيعمل الباحث على التعمق والتوسع في المسائل الضريبية المذكورة بسطحية ومحدودية في ذلك الكتاب.

هـ- الحنبلي، بن رجب (الفقه الحنبلي) 1997 الاستخراج لأحكام الخراج. يبدو أن هذا الكتاب منهجه مرتب بشكل منطقي مُحْكَم لمسائل الخراج وفروعه، وقد عنى عناية بالغة في استقصاء آراء العلماء في المذاهب الأخرى بما ينسجم مع مذهبه حول طبيعة المعاملة في فرض وجباية ومقدار الخراج. وما يهم الباحث هو الممارسات الظالمة التي قام بها الجباة وتظلمات الممولين منهم؛ وعليه سيمد الباحث بصره إلى أوجه الظلم لوقائع المنازعات التي حدثت آنذاك وكيفية تسويتها، ومحاولة تكييفها وفق الصياغة القانونية، مستنداً في ذلك على النصوص الشرعية ومسلك الخلفاء الراشدين والقضاة. ولاشك أن هذا الكتاب سيخدم البحث لاسيما في البابين الأول والثاني⁹.

ثالثاً - الرسائل العلمية:

تناولت بعض الرسائل العلمية موضوع مشاكل ومنازعات ضريبة الدخل والتي لها علاقة بموضوع الدراسة سواء في القانونين الليبي أو الماليزي، وأهمها ماييلي:

1. الرسائل باللغة العربية:

⁸ الفراء، أبو يعلى محمد بن حسن. 1974. الأحكام السلطانية. تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي. أندونيسيا: مكتبة احمد بن نهبان.

⁹ الحنبلي، بن رجب (الفقه الحنبلي). 1997. الاستخراج لأحكام الخراج. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث الفقهية المقارنة.

1- صالح يوسف عجينة. 1965 ضريبة الدخل في العراق من الوجهة الفنية والاقتصادية، رسالة دكتوراه¹⁰. تناول الباحث طرق الطعن في تقدير ضريبة الدخل ومقدار الضريبة وبعض المسائل الفنية المتعلقة بالطعون، ولكن للأسف بشكل عرضي إجمالي، وعلى الرغم من هذا فقد نجح في توجيه النظام الضريبي لخدمة العدالة الضريبية بدون تعارض بينها وبين التنمية الاقتصادية، كما استطاع التأكيد على كثير من الأفكار المالية الحديثة والتي كانت موجودة في الإسلام؛ لهذا سيتطرق الباحث إلى الجوانب التي لم تُبحث لاسيما ما تعلق بفض المنازعات قضائياً. وعموماً لهذا البحث أهمية عظيمة وستفيد الدراسة كثيراً، لاسيما وأنها احتوت على مراجع جيدة أخرى.

ب- عبد العزيز العلي صالح النعيم. 1985 عن نظام الضرائب في الإسلام ومدى تطبيقه في المملكة العربية السعودية مع المقارنة، رسالة دكتوراه في الحقوق. بجامعة الحقوق القاهرة¹¹. هذه الرسالة مهمة جداً فقد استطاع الكاتب كتابتها بلغة سليمة ومتسقة وكان موضوعاتها مترابطة، كما نجح في إبراز بعض الأفكار وإعادة صياغتها وفقاً للمفهوم الحديث في المالية والضرائب، ونجح في الرد على ما قاله بعض المستشرقين من الإنكار على المسلمين وعدم معرفتهم للنظام الضريبي. كما تحدث بشكل عرضي عن التظلمات في المنازعات الضريبية، غير أنه لم يرفع ستار حجاب الظلم الضريبي، ولم يوضح بعناية كيفية تسوية المنازعات الضريبية بشتى السبل؛ لهذا سيحاول الباحث الانطلاق بعمق وتوسيع وبالمقارنة مع باقي القوانين من حيث انتهى الباحث في رسالته.

ج- محمد سالم رمضان الكازغلي. 2008 آليات فض النزاعات الضريبية في التشريع الضريبي الليبي، دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير)¹². تناول الباحث مفهوم المنازعة، وخصائصها، ثم تناول الطرق الإدارية في فض المنازعات الضريبية، ومن ثم أردفه بالباب الثاني للطرق القضائية لفض المنازعات الضريبية. وأهم ماتوصل إليه هو بيان عدد من الأسباب كانت وراء هذه المنازعات، كما بيّن أهمية لجان التظلمات الضريبية كنظام قائم مستقل بذاته عن إدارة الضرائب وما يقدمه من حلول للمنازعات المعروضة. والحقيقة أن الباحث كاد أن يعطي

¹⁰ عجينة، صالح يوسف. 1965. ضريبة الدخل في العراق من الوجهة الفنية والاقتصادية، رسالة دكتوراه بجامعة الحقوق القاهرة.

¹¹ النعيم، عبد العزيز العلي صالح. 1985. نظام الضرائب في الإسلام ومدى تطبيقه في المملكة العربية السعودية مع المقارنة، رسالة دكتوراه في الحقوق. بجامعة الحقوق القاهرة.

¹² الكازغلي، محمد سالم رمضان. 2008. آليات فض النزاعات الضريبية في التشريع الضريبي الليبي، دراسة مقارنة. رسالة ماجستير مقدمة

الموضوع حقه غير أن بحثه في الجانب القضائي لفض المنازعات الضريبية جاء موجزاً كما وكيفاً إلى حد ما، كما أنه خلا من المقارنة الحيوية بالقوانين الأجنبية على الرغم من كونها دراسة مقارنة؛ لهذا سيتعمق الباحث طويلاً وعرضاً في كيفية حل منازعات ضريبة الدخل ودياً وإدارياً وقانونياً وقضائياً بالمقارنة مع الفقه الإسلامي ونظيره القانون الماليزي في هذا الشأن لإثراء الموضوع من جميع الجوانب.

2- الرسائل باللغة الإنجليزية:

I-Wan azlan. 1990 .The Judiciary and Income Taxation A Comparative Study Between Britain and Malaysia .The Degree Of Master of laws ¹³.

إن عنوان هذه الرسالة هو ضريبة الدخل والقضاء، دراسة مقارنة بين بريطانيا وماليزيا. وتعد هذه الرسالة مرجعاً قانونياً مفيداً للبحث، حيث تناول في الفصل الأول لمحة تاريخية عن ضريبة الدخل البريطانية والماليزية، وكيفية التهرب من الضرائب، والمهم هنا هو الفصل الخامس الذي ركز فيه الباحث على دافع الضريبة، والطعن القضائي في ضريبة الدخل، وأهم اختصاصات المحاكم، ومتى تتدخل المحاكم؟ ودور القضاء في حل الخلافات المتعلقة بالضريبة. كما يوجد عدد لا بأس به من القضايا البريطانية والماليزية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة للرسالة إلا أنها ركزت - بوضوح - على الجانب الموضوعي، ويبدو جلياً أنها قلبت محور الرسالة! فأهملت بذلك الجانب الإجرائي ومراحل الطعن، وكيفية النظر فيه؟ وما الوقت المحدد للطعن؟ وما يترتب على ذلك من آثار بالغة الخطورة؟. وهنا لا يقلل الباحث من شأن هذه الرسالة؛ وإنما سينطلق من حيث لم تعالج الجوانب السابقة مع بيان أوجه الشرعية القانونية الإجرائية في القانون الماليزي؛ ليتبين للمعظم كيفية أخذ حقه، وكم يتطلب ذلك من وقت وجهد ونفقات، فضلاً عن مقارنتها بالشرعية.

II-Mohd Ton Abhalim. 2002. Finance leases in Malaysia :Problem And Issue (Tax Implication).the degree of Master of business Administration ¹⁴.

¹³ Wan azlan .The Judiciary and Income Taxation A Comparative Study Between Britain and Malaysia .The Degree Of Master of laws .The university of Leeds .in 1990.

¹⁴ Mohd Ton Abhalim. 2002. Finance leases in Malaysia :Problem And Issue (Tax Implication).the degree of Master of business Administration .International Islamic University Malaysia.

عنوان هذه الرسالة هو تمويل عقود الإيجار في ماليزيا، القضية والمشكلة (دراسة عن التمويل والمحاسبة والتبعات الضريبية). إذ ركزت الدراسة على عقود الإيجار الممولة طويلة المدى، والتي تُعد مصدر دخل كبير من التجارة في جميع التعاملات، سواء للتجار من الأرباح الناتجة عن هذه العقود، أو للدولة من خلال الضرائب المترتبة على الأرباح. وقد حلل الباحث الأرباح والضرائب المترتبة على عقود الإيجار، وأكد أن عدد الشركات التجارية زاد ابتداءً من سنة 1979. وتطرق إلى أن هذا النوع من التجارة يعتمد على المستأجر، والمؤجر، والذيان يههما الجدوى الاقتصادية، والدخل لكل منهما، وكم الضرائب المترتبة على هذا العقد. وخلص بالقول أن التمويل الإيجاري يمنح الدولة ضرائب على الدخل ذات قيمة عالية، وأن القانون الضريبي يفرق بين المالك الشرعي وهو من يدعي أنه صاحب رأس المال، والمستأجر الذي لديه الحق في استعمال الشيء المتفق عليه، غير أن هذه التعاملات في بدايتها لم تدفع الضرائب، وإن كان البعض قد دفع مبالغ قليلة، فرأت الحكومة أن هذا التعامل التجاري فيه نوع من الإساءة لباقي التجار الذين يدفعون الضريبة، فواجهت المشكلة بعرض مشروع قانون خاص لتمويل عقود الأرباح الإيجارية سنة 1986، غير أن التعاملات التجارية انخفضت وتوقف مشروع القانون الخاص، وعُدَّ هذا هجوماً على عقود الإيجار الممولة. وأستنتج الباحث أن عقود الإيجار كلما زادت تعقيداً كلما احتاج المستأجر والمؤجر إلى مستشار ضريبي وتنظيم أكبر. وأستنتج أن إدارة الضرائب تعلم بأن هنالك عمليات توظيف تتم بالتخايل والتجنب الضريبي، مما ولدت ثراء كبير لدى المستثمرين، مقارنة بالاستحقاقات الضريبة المفترض تحقيقها. وأوصى بأن هذا النوع التجاري هو صناعة ناجحة في ماليزيا وخسارته المستقبلية قليلة. وعليه فقد جاءت هذه الدراسة بدون تعمق لبيان أسباب المشاكل والحلول العملية لها، كما أنها ركزت على الجانب الفني، وأهملت الجانب القانوني والقضائي؛ لذلك سيتوسع الباحث في بحث أسباب المشاكل الضريبية، وكيفية حلها تشريعاً وقضائياً بالمقارنة مع الفقه الإسلامي ونظيره القانون الليبي.

ثالثاً - الكتب العامة:

1. الكتب باللغة العربية بحسب تسلسل التاريخ:

1- الرئيس، محمد ضياء الدين. 1979 الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية¹⁵. هذا الكتاب مهم جداً، ويعد مصدراً أساسياً لتناول موضوع نظام الضرائب الإسلامي من الوجهة التاريخية، إذ بيّن عدداً لا بأس به من

¹⁵ محمد ضياء الدين الرئيس. 1979. الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية. القاهرة: دار النهضة.

الاضطرابات ذات الأهمية التي نشأت بسبب الضريبة، وقد ركز الباحث على تنظيم الضريبة، والإصلاحات للخلافات الضريبية وتطور هذه الحلول وتأثيرها على البلاد الإسلامية، كما كشف عن حقائق تاريخية ضريبية ستكون مهمة للباب الأول. ويبقى القول بأن هذا الكتاب تنقسه الحلول الفعلية المعمقة لمشاكل الضرائب لهذا سيعمل الباحث على توضيح النقاط التي لم تُذكر.

ب- يوسف القرظاوي. 1981 فقه الزكاة¹⁶ يعد هذا الكتاب مرجعاً أساسياً؛ لكونه تناول أهم الموارد المالية في الدولة الإسلامية من الفاحية الفقهية، إذ استطاع الكاتب ربطها بالواقع وبيان الأسس والقواعد والاجتهادات الاقتصادية التي قامت عليها. والمرجو أن هذا الكتاب سيخدم كثيراً الباب الأول والثاني من البحث، كما يُؤمل أن يساعد كل ذلك على برهنة الحقائق التي سيتم اكتشافها؛ لكي تخدم البحث. وعليه سيقوم الباحث بربط هذه الأسس والاجتهادات، وتكييفها قانونياً في أقرب صورة للواقع المعاصر، فضلاً عن التوسع والتعمق في دراسة الموضوع من الجوانب النظرية والتطبيقية والمقارنة مع باقي القوانين الوضعية.

ج- ظافر القاسمي. 1992 نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي¹⁷. وقد أشار إلى القضاء في الجاهلية ثم القضاء في الإسلام مستعرضاً الاختصاصات القضائية وأصول المحاكمات الإسلامية، وولاية قضاء المظالم. وقد خلص إلى أن علم القضاء من العلوم الإسلامية الذي يُعنى بكيفية الفصل في المنازعات، وتطبيق الأحكام الشرعية على الوقائع التي تتعرض فيها الحقوق للضرر، كما بين قدرة القضاء الإسلامي على استيعاب القضايا، وأن التشريع الإسلامي يحرص على إنهاء الخلافات بكل الأساليب التي تضمن الحقوق، وتحقق العدل، والعيب الموجه للكتاب كونه تنقسه الدراسة التطبيقية للإثبات لا سيما المتعلقة بمنازعات الضريبة؛ لذلك سيتناول الباحث تطبيق تلك النقاط ومقارنتها بالإثبات القانوني الليبي والمليزي، ومدى تماشيهما مع الشريعة.

د- فرج محمد الصلابي. 1999 المنازعات الضريبية في القانون الليبي¹⁸. هذا الباحث قاضٍ بمحكمة الإستئناف، قام بمحاولة طيبة وجهد مشكور، ولعلها أول محاولة ثرية جادة لشرح منازعات الضريبة في القانون الليبي. الحقيقة أن الكاتب تناول أحكام شروط التظلم في المنازعات الضريبية بشكل مرتب وكيفية حساب الميعاد، ومن ثم كيف تنظر اللجان المختصة في التظلمات المقدمة. غير أنه لم يخصص موضوعه في المنازعات

¹⁶ القرظاوي، يوسف. 1981. فقه الزكاة. ج 2. ط: 2. القاهرة. مطبعة الرسالة.

¹⁷ القاسمي، ظافر. 1992. نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي. ج 2. ط: 4. بيروت دار النفائس.

¹⁸ الصلابي، فرج محمد. 1999. المنازعات الضريبية في القانون الليبي. ليبيا: بنغازي: منشورات جامعة قارونس.

ضرائب الدخل، وإنما تحدث عن الضرائب عموماً، كما أنه غفل عن بعض المسائل الدقيقة بالإضافة إلى أنه أعتمد على تحليل غير صحيح، خاصة فيما يتعلق بالتعليق على أحكام القضاء، كما أنه صدر قانونان جديداً بشأن ضرائب الدخل قاما بتعديل أحكام عديدة، بعد صدور هذا الكتاب. فضلاً عن أنه تم استحداث بعض الأنظمة للمنازعات الضريبية على ضوئه. لأجل هذا سوف يقوم الباحث بتصحيح تلك المعلومات كما سينطلق من حيث انتهى الكاتب لإعطاء الموضوع حقه.

هـ- بدوي، عبد الرحمن محمد. 1999 الإسلام والرقابة المالية المعاصرة¹⁹. تحدث الكاتب بشكل مباشر عن الرقابة المالية في الإسلام، وتحدث بشكل مختصر عن دور الخليفة في تسوية المنازعات الضريبية، ثم تحدث عن مسؤول الديوان، وأن من ضمن اختصاصاته النظر في التظلمات المتعلقة بالضريبة، غير أن هذا الكتاب جاء سطحياً ومحددًا فيما يتعلق بالتظلمات، الأمر الذي سيدعو الباحث إلى التعمق والتوسع فيها. وسيحاول الباحث أيضاً جمع وترتيب تلك التظلمات وعمل ربط بين تلك التظلمات في الإسلام والمنازعات القضائية في الوقت الراهن، ومحاولة التكيف القانوني للوقائع التي حدثت في الإسلام بلغة القانون والقضاء المعاصر.

و- عبد العزيز عبد المنعم خليفة. 2003 ضمانات التأديب في التحقيق الإداري والمحكمة التأديبية²⁰، تحدث الكاتب بشكل عمومي عن التظلم الإداري في المنازعات الإدارية، وعن سبل أخرى لتحسين عمل الإدارة، وأستنتج أن التظلم الإداري يعد وسيلة فعالة لحل المنازعات؛ لأن من مصلحة الإدارة والأفراد والقضاء ألا ترفع أمام القضاء منازعات يمكن حلها. كما ذكر أن التظلم على الرغم من مزاياه، يجب عدم المبالغة في حسناته؛ لأنه يبقى مرتبطاً بحسن نية الإدارة التي تقوم بدور الخصم والقاضي في آن واحد. وأن الحل الأمثل هو تشكيل لجان إدارية محايدة ذات طابع قضائي لحل هذه المنازعات، الواقع أن الباحث متفق معه إلى حد ما، غير أن هذا الرأي لم يجانب الصواب القانوني كثيراً، وتبقى هناك تعليقات على الاستنتاجات المذكورة في هذا الكتاب، هذا علاوة عن أن هنالك مسائل قانونية لم تذكر.

2. الكتب التي تناولت القانون الماليزي باللغة الإنجليزية:

¹⁹ عبد الرحمن محمد بدوي. 1999. الإسلام والرقابة المالية المعاصرة. المرجع السابق.

²⁰ خليفة، عبد العزيز عبد المنعم. 2003. ضمانات التأديب في التحقيق الإداري والمحكمة التأديبية. القاهرة: دار النهضة.

I- Sim Ewe Eong. 1981. An introduction to tax appeals in Malasia. With a foreword by Tun Dr. Mohamed Suffian²¹.

أراد الكاتب من خلال رئاسته للجان التظلمات الضريبية في ماليزيا، ومن خبرته الضريبية تقديم الملاحظات والتعليقات على طرق وإجراءات الطعون الضريبية، وكيفية تسويتها إدارياً، أو إنفاؤها قضائياً في القانون الماليزي. فتطرق إلى الإجراءات الشكلية للتظلم، وكيفية تشكيل اللجان والمفوضية المختصة بالتسوية، واختصاصها، وكيفية نظر التظلمات، وتقييم الأدلة المطروحة، وصنع القرار في المنازعة المعروضة، ثم تناول مآل الطعن في هذا القرار أمام القضاء. والحقيقة أنه كتاب مفيد، ولكنه للأسف جاء موجزاً في أغلب النقاط القانونية المهمة؛ لاسيما الإجراءات القضائية منها، فكان في ستة وثمانين صفحة. وقد خلص بالقول إلى أن هذه اللجان المفوضية تتمتع بجملة من الحسنات أهمها توفير الوقت والجهد والمال في تسوية المنازعات، فضلاً عن تخفيف العبء عن كاهل القضاء الماليزي. وإتماماً للفائدة العلمية سيتم التوسع في الجزئيات التي توقف وأوجزها الكاتب في المجالين الموضوعي والإجرائي على حدٍ سواء لإعطاء الموضوع حقه، وأيضاً مقارنة بالنظام الضريبي في الشريعة الإسلامية ونظيره القانون الليبي.

II- Goh Chen Chuan. 1996. How to solve your income tax problems²².

يعد هذا الكتاب من أمهات كتب ضريبة الدخل في ماليزيا، وعلى وجه العموم، فقد جاء مضبوطاً مفيداً على وجه يرضي الدارسين ويفيد القراء، وقد احتوى على أصالة البحث والتفكير العلميّ لمواجهة الحقائق العملية المالية ومشاكلها. ويأمل الباحث أن يكون حافزاً للباحثين لإتباع النهج نفسه، فما أحوج المجتمع اليوم لكتاب مرشد كهذا، وما كنت لأتخلى عنه. أما بهم الدراسة، فتناوله تعريف ضريبة الدخل وأنواعها، وكيفية ربط الضريبة سواء في ذلك الربط الذاتي أو الربط من قبل مصلحة الضرائب، وما هي الإجراءات؟ وما الوقت المحدد لذلك؟ وما هو حق الطعن ضد القرارات الضريبية وفقاً للفصل (99) كما أعطى أمثلة لذلك، وعدداً يسيراً من التطبيقات العملية الموضحة؟ وعليه سيحاول الباحث جمع وترتيب تلك المشاكل الضريبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتحليل تلك المشاكل والمنازعات وحلها من منظور إسلامي

²¹ Sim Ewe Eong. 1981. An introduction to tax appeals in Malasia. With a foreword by Tun Dr. Mohamed Suffian. Kuala Lumpur: Malasia Law Journal. PTE. LTD.

²² Goh Chen Chuan. 1996. How to solve your income tax problems

وقانوني، ومحاولة التكييف القانوني للوقائع؛ لاسيما وأن أسلوب الكتابة قد خلا من روح وفن فلسفة القانون، حيث جاء الحديث في أغلبه بالطابع المهني لضريبة الدخل.

III-Choong Kwai Fatt. 2003. Leading Case On Malaysian Income Tax²³.

تحدث الكاتب عن حلول مشاكل ضريبة الدخل من خلال دراسة التظلم الإداري وكيفية الطعن والبت فيها، وقد ذكر المواد ذات العلاقة من قانون ضريبة الدخل 1967. ولكن دون إعطاء مزيد من التفاصيل. كما ناقش هذا الكاتب كيفية الطعون والبت فيها من خلال المدير العام. وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب غير أنه لم يناقش سلطات واختصاصات مدير مصلحة الضرائب، وسلطات اللجان الإدارية ذات الطابع القضائي هذا فضلاً عن أن الكاتب غفل عن بعض الجوانب القانونية والقضائية الجوهرية؛ لذلك سينطلق الباحث من حيث توقف الكاتب في النظام الضريبي الماليزي، والعمل على مقارنة النصوص وأحكام القضاء بالقانون الليبي والشريعة.

IV-Arjunan Subramaniam. 2004. Malaysian taxation system self assessment²⁴.

على الرغم من أن هذا الكتاب لم يبحث الموضوع بشكل متخصص، ولكنه يُعد مهماً جداً؛ لكونه تناول جانباً يتعلق بربط ضريبة الدخل، وكيفية التسوية الإدارية للمنازعات الضريبية بداية ونهاية، فضلاً عن أنه تضمن إزالة لبعض الغموض الذي كان يكشف البحث. والملاحظ على هذا الكتاب أنه على الرغم من أهميته إلا أنه ركز على الجانب الإجرائي، وأهم الجانب الموضوعي؛ لاسيما فيما يخص التظلم الإداري بنوعية والمتمثل بتسوية النزاع أمام المدير الإداري، أو اللجان الإدارية في الفصل (99؛ 102). لذلك سوف يركز الباحث على دراسة الحق في تسوية المنازعات ضمن خطين متوازيين يمثلان الجانبين الشكلي والنظري لهذا الموضوع في النظام القانوني الماليزي، وإخضاعه للتحليل المقارن مع الشريعة الإسلامية ونظيره القانون الليبي.

ثالثاً - المجالات العلمية:

1- عباس حسني محمد. 1988 السياسة المالية للدولة الإسلامية²⁵. لقد دقق الكاتب النظر في مشكلة المال العصرية العالمية والمتمثلة في قواعد القوانين الوضعية، وذكر أن مصدرها التفاعل المستمر بين المنطق القانوني

²³ Goh Chen Chuan. 1996. How to solve your income tax problems.

²⁴ Arjunan Subramaniam. 2004. Malaysian taxation system self assessment. Malaysian.

²⁵ محمد، عباس حسني. 1988. السياسة المالية للدولة الإسلامية. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. السنة 4. العدد 9.

للنظام السائد في المجتمع وبين مصالح الناس، وأن أساس المنطق القانوني هو التأصيل التشريعي، والذي أساسه أصول ثابتة في المجتمع، وقد تكون صحيحة، وقد تكون خاطئة. وأكد إجمالاً أن أفضل الحلول لمشاكل المال هو الرجوع للشريعة الإسلامية. ويعتقد الباحث أن أفكاره ستستخدم البحث، غير أنها تحتاج لتطوير، كما تنقصه الدراسة التطبيقية في بعض الجوانب، الأمر الذي يدعو إلى دراسة الجانبين النظري والتطبيقي.

2- توفيق يوسف الواعي. 1992 دراسات في فهم المستشرقين للإسلام²⁶. على الرغم من صغر كم الدراسة إلا أنها وضحت كيف يبني أولئك المستشرقون آرائهم عن الإسلام، وهم حسبما يريدون، يشوهونه ويمدحونه بقدر ما يخدم مصالحهم. ويبدو هذا البحث موجزاً وتنقصه الأدلة والبراهين مما يستدعي سرد العديد من البراهين لدحض آرائهم التي تشوه النظام الضريبي الإسلامي، والمأمول أن هذا الكتاب سيخدم كثيراً الباب الأول من البحث.

3- محمد عبد اللطيف. 1999 الضمانات الدستورية في المجال الضريبي. دراسة مقارنة بين مصر والكويت وفرنسا²⁷. تناول هذا الكتاب كيفية وجوب الضريبة ومشروعيتها للقانون، ويعتقد الباحث أن هذا البحث على الرغم من صغر حجمه إلا أن دراسته المقارنة ستستخدم البحث، ولو من الناحية المنهجية والترتيب المقارن، كما يسعى الباحث إلى تغطية النقص في الجانب التطبيقي.

4- سيد حسن عبد الله. 2007 تجنب الضريبة في ميزان الفقه الإسلامي²⁸. تطرق الباحث إلى كيفية علاج التهرب والتجنب الضريبي في الشريعة، مبرراً آراء الفقهاء. وسيستخدم هذا البحث الباب الثاني من الدراسة كثيراً، ونظراً لكونه جاء موجزاً وخالياً من المقارنة مع القوانين؛ سيشرى الباحث بحث الموضوع طويلاً وعرضاً في التجنب الضريبي بالمقارنة مع القانوني الليبي والماليزي، وكيف تصدى المشرع له؟ ويان أهم أوجه التلاقي والاختلاف بين تلك الأنظمة.

الخلاصة من الدراسات السابقة أن غالبية الكتب والرسائل والبحوث القانونية والاقتصادية التي تحدثت عن المنازعات الضريبية تفتقر جداً لبيان تفصيلي لموقف الشريعة الإسلامية منها، أو مقارنتها بالقانون الوضعي،

²⁶ الواعي، توفيق يوسف. 1992. دراسات في فهم المستشرقين للإسلام. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. العدد 18. السنة 8.

²⁷ محمد عبد اللطيف. 1999. الضمانات الدستورية في المجال الضريبي. دراسة مقارنة بين مصر والكويت وفرنسا. مجلة الحقوق. العدد 2. السنة 23.

²⁸ عبد الله، سيد حسن. 2007. تجنب الضريبة في ميزان الفقه الإسلامي. مجلة الشريعة والقانون السنة 21. العدد 29. مطبعة الإمارات العربية.

كما ينقص جُلها الجانب الميداني المعتمد على المنهج التطبيقي للوقائع الشرعية والقانونية؛ لذلك سيحاول الباحث معالجة هذه الفقر القائم من خلال تطبيق آيات القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة والقواعد والاجتهادات الفقهية ذات العلاقة بالموضوع، وربطها ومقارنتها بالقانونين الليبي والماليزي، والعمل على بحث الموضوع من الناحيتين الموضوعية والتطبيقية. وختاماً لست أدعي بهذا البحث الإحاطة والشمول ولا أزعم القدرة على القضاء على تلك المنازعات؛ فالأمر أعمق وأعم من أن ينهض به جهد فردي؛ وإنما هي خطوة بعد خطوات الفقهاء العملاقة نحو طريق شاق لن تدرك إلا بجهود متضافرة. وبحسب الباحث أنه بذل جهداً جهيداً جاداً ليخرج البحث على الصورة المفيدة، ويشاء الله العليم الكامل أن يثبت للإنسان نقصه أمام قدرته سبحانه وتعالى مهما بلغ بني آدم من العلم والخبرة، تصديقاً لقوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} ²⁹، وأيضاً قوله تعالى: {وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا} ³⁰.

والله العليم الحكيم أسأل أن يجعل عملي ابتغاء وجهه الأعلى، وأن ينفع به البلاد والعباد، إنه على ما يشاء قدير، وعباده لطيف خبير، وإليه المرجع والمصير وهو مولانا فنعم المولى ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين بدءً وختاماً، والله ولي التوفيق...

²⁹ سورة النساء. آية 28.

³⁰ سورة الإسراء. آية 85.